دور اجهزة الرقابة المالية ومسؤولياتها في كشف الاحتيال في الكشوفات المالية
(دراسة تطبيقية في الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور)

كفاح كاظم جاسم
طالبة/ماجستير محاسبة

أ.م.د. ناظم شعلان جبار
كلية الادارة والاقتصاد– جامعة القادسية

المستخلص:

إن مستعملي الكشوفات المالية يتوقعون من مراقب الحسابات اكتشاف الأخطاء وافعال الاحتيال والتصرفات غير القانونية التي تؤثر على المركز المالي ونتائج الأعمال ، كما يتوقعون منه أن يُضمن تقريره الكفاية ، والنزاهة، والاستقلال ، والموضوعية ، أذ لا توجد عملية رقابة تُعطي تأكيدات كاملة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية والغش والتصرفات غير القانونية . وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التصرفات والأفعال الاحتيالية والتي تسبب تحريفات ذات الأثر المادي في القوائم المالية للشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور، والتعرف على أساليب الاحتيال ودوافع استخدامها واتخاذ الاجراءات اللازمة لاكتشافها ، والمسؤوليات التي تقع على عاتق مراقبي الحسابات للحد من تلك التصرفات الغير قانونية .

The role of financial watchdogs and responsibilities to detect frauds in financial reports

(Applied Study in Iraqi Company For the manufacture and marketing dates)

Kifah Kadhim Jasim – A student /M.A. Accounting

Assistant Professor Dr. NADHIM SHAALAN JABBAR – *University of Qadisiyah .*

Mailing Address: nazim 488@yahoo.com

Abstract:

The financial statement users expect from Accounting errors and acts of fraud and illegal acts that affect the financial position and results of the discovery of monitors, and expect him to include in his competence, integrity, independence, and objectivity, where there is no control of the process of giving full assurance that the financial statements are free of fundamental errors and fraud and illegal

acts. This study aimed to shed light on the behavior and actions of fraudulent and that cause distortions related material impact on the financial to the various economic units lists, and learn about the fraud methods and motives of use and take the necessary steps to discover the procedures, and responsibilities that .rests with the auditors to curb those illegal acts.

المقدمة :-

ان اتباع أحدى المنشآت والوحدات الاقتصادية لممارسات محاسبية احتيالية ولجوء الإدارة إلى بعض الإجراءات والسياسات المحاسبية سعياً وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) في ربحيتها أو في مركزها المالي، وذلك من خلال الاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقارير المالية بما يخدم أهداف الإدارة ، وهو ما يطلق عليه مصطلح (أساليب الاحتيال) .

ان ممارسة أساليب الاحتيال يخفض من مصداقية القوائم المالية ويتجلى ذلك بوضوح في السلوك المتبع من قبل الإدارة في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية عند اعداد وعرض القوائم المالية التي تبين نتائج اعمال الشركة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وذلك لان هذه القوائم المالية هي المصدر الرئيس التي يعتمد عليها المستخدمون في أتخاذ قراراتهم الاقتصادية، أذ تساعد المستثمرين والمقرضين والجهات الحكومية ذات العلاقة بالشركة ، في تقويمها الاقتصادي للشركة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، بتقديمها معلومات مفيدة للمستثمرين.

وبما ان مراقب الحسابات يمثل الجهة الرقابية المكلفة والمخولة قانونيا بتدقيق القوائم المالية للوحدات الاقتصادية يجب عليه ان يتأكد من ان هذه الكشوفات قد اعدت وفق معايير التدقيق الدولية المتعارف عليها.

لذا تأتي اهمية هذه الدراسة لتوضيح مدى مساهمة أجهزة الرقابة المالية في الحد من ممارسات أساليب الاحتيال والغش في الشركات العراقية، لعلها تقدم بعض النتائج التي تفيد قطاع الأعمال في مجال تعزيز ثقة المستثمرين في التقارير المالية ؛ وذلك بتقديم بيانات مالية خالية من الاحتيال . وللتأكد من أن كل الموارد بمختلف أنواعها تستخدم وفقا لما هو مخصص لها،، والتعرف على كيفية سير العمل داخل المؤسسة، فهي تسعى إلى وضع نظام رقابي مبني على أساليب و آليات علمية مدروسة وفق التجربة والواقع وتضمن اختيار سياسات ادارية وقرارات محاسبية مناسبة تنتج تقارير مالية موثوقاً بها خالية من الاحتيال والاخطاء والغش .

المبحث الاول: منهجية البحث

اولا- مشكلة البحث :-

أن زيادة وتنوع حالات الغش والاحتيال في أغلب الوحدات الاقتصادية وابتكار أساليب متعددة لتمرير تلك الحالات من قبل الإدارة أو العاملين أدى الى صعوبة منعها واكتشافها ، وقد أصبحت تشكل عبئا كبيرا على

الوحدة الاقتصادية. لذلك أصبحت المسؤولية تقع على عاتق مدققي الحسابات لوضع إجراءات وأساليب للحد من عمليات الغش والاحتيال. ومن هنا تتمحور مشكلة البحث حول الأسئلة البحثية التالية :

1- ما مدى التزام أجهزة الرقابة المالية بمسؤولياتها في الحد من اساليب الاحتيال .

2- ما هو دور ديوان الرقابة المالية اتجاه وجود مؤشرات الاحتيال .

ثانيا- أهمية البحث :-

يستمد البحث اهميته من القاء الضوء على عمل اجهزة الرقابة المالية ومسؤولياتها في منع واكتشاف حالات الغش والاحتيال من خلال تقليل اثارها السلبية الممكنة ،ووضع الضوابط واتخاذ الاجراءات المناسبة التي تحول دون ذلك، وتحقيق الرقابة الفعالة على أوجه النشاط المختلفة ومتابعة تنفيذ السياسات، ومدى تأثير ذلك على صدق وعدالة القوائم المالية في التعبير عن الوضع المالي ونتائج النشاط لمختلف الوحدات الاقتصادية موضع التدقيق .

ثالثا-اهداف البحث :-

تتلخص هذه الأهداف بما يأتي :

1. **تسليط الضوء على التصرفات والأفعال الاحتيالية التي تسبب تحريفات ذات الأثر المادي ودوافع استخدامها وتأثيرها على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية.**
2. **إبراز دور أجهزة الرقابة المالية في الحد من حالات الغش والاحتيال.**

رابعا- فرضيات البحث :-

الفرضية الأولى : لأجهزة الرقابة المالية دور في الحد من عمليات الغش و الاحتيال في البيانات المالية للشركات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية.

الفرضية الثانية : الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية ذات الصلة يؤدي الى الحد من عمليات الغش والاحتيال.

خامسا- أسلوب وأدوات البحث :-

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي بالاعتماد على مجموعة من الأدوات البحثية لغرض إكمال متطلباته في جانبيه النظري والتطبيقي وكما يأتي:

1-الجانب النظري :-

تم الاعتماد على ما هو متوفر من مصادر عربية وأجنبية من الدراسات والبحوث العلمية، فضلا عن النشرات والمعايير التي تصدرها المنظمات المهنية المختصة وشبكة الانترنت.

2-الجانب التطبيقي :

تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على تحليل البيانات المالية للشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور / قطاع صناعي ، الخاضعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية والتقارير المالية لمراقبي الحسابات حول تلك الشركات للسنوات (2010 –2011 – 2012) وذلك لتحليل تلك البيانات.

المبحث الثاني: الاطار النظري

1- الرقابة المالية

اولا: مفهوم الرقابة المالية وتعريفها

الرقابة هي مصطلح يمكن إن يكون له الكثير من المعاني ، فالرقابة استنادا إلى المصادر العربية والأجنبية تعني " يفحص شيئا ليرى إذا كان صحيحا وذلك بمقابلته بشيء موثوق من صحته أو يوجه ، يراقب ، يضبط ، ينظم ، يتحكم في ، يسيطر على " (Oxford , 2004 : 214)، والرقابة حسب رأي (Davies, & Aston, 2011: 131)" تعبر عن الإشراف والمتابعة والضبط الداخلي وقياس الأداء وتحديد المعايير ومقارنتها بالإنجازات اي ان الرقابة هي عملية إنجاز أهداف المنظمة ، وتتضمن الاستعمال الكفوء للمصادر بتأسيس معايير الأداء ، ومقارنة الأداء الفعلي مع هذه المعايير ، من أجل تقرير التقدم نحو الأهداف ، ومن ثم اتخاذ الإجراء لتصحيح الانحرافات وتعزيز النجاح ".

وقد أشار (Drury, 2000: 593) إلى مفهوم الرقابة "بأنها مرحلة التأكد بأن أنشطة المنشاة هي مطابقة لخطتها وان أغراضها وأهدافها قد تم إنجازها حيث لا توجد رقابة دون أهداف وخطط موضوعة مقدماً وتعد الرقابة تطبيقاً لنموذج سلوكي مرغوب في تحقيقه مع مجموعة من الإجراءات التي يجب اتباعها من قبل أعضاء المنشاة لضمان تشغيلها بأسلوب مرغوب به.

ويمكن تعريف الرقابة المالية من خلال ثلاث وجهات نظر وهي :-

- **من وجهة النظر المالية تعرف الرقابة المالية " بان الرقابة هي إجراء مالي يهتم به المحاسبون ومن في حكمهم للتأكد من إن الأموال المخصصة لعمل ما قد تم إنفاقها ضمن الأوجه المخصصة لها فعلا "**
- **من وجهة النظر الادارية تعرف على انها " عنصر من عناصر الإدارة "يساعد على متابعة سير العمليات وإبراز نقاط القوة والضعف في انجازها وفي انعكاساتها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة**
- **من وجهة النظر القانونية تعرف الرقابة المالية على انها " عبارة عن حق دستوري يخول صاحبه سلطة إصدار القرارات اللازمة لإنجاح مشاريع الوحدة(الاركوازي ، 2007 : 20-21).**

وبناءً على ما تقدم ان الرقابة المالية تعني الاشراف والفحص والمراجعة من جانب جهاز الرقابة المالية للتأكد من استخدام الاموال العامة ومدى الالتزام بالأحكام والقوانين والتعليمات والانظمة والتحقق من سلامة نتائج الاعمال والقوائم المالية وتقويم الاداء والكشف عن المخالفات المالية وبحث اسباب حدوثها واقتراح وسائل علاجها .

ثانيا: أهمية الرقابة المالية

تبرز أهمية الرقابة المالية من أهمية الحفاظ على المال العام بما ينعكس على عدة نواحي فمن الناحية السياسية تتمثل بالدولة ومدى التزامها بالقوانين الصادرة عنها، ومن الناحية الحسابية والمالية التأكد من تحصيل الايرادات وضمان التصرف بالتخصيصات المالية دون اسراف وتبذير، ومن الناحية القانونية تحدد جسامة الخطأ وتأثيره على المال العام ومسؤولية مرتكبي الخطأ أو التلاعب والغش والاحتيال والعقوبات المفروضة على تلك الاخطاء . اما اهميتها من الناحية الاجتماعية فأنها الوسيلة الاهم في الحد من المخاطر الاجتماعية كانتشار ثقافة الفساد واستباحة المال العام (رشيد ، الحمداني، والاعرجي، 2012 :327). وتستمد الرقابة المالية أهميتها من كونها نظاماً شاملاً يتطلب التكامل بين المفاهيم القانونية كالأنظمة والتعليمات والمفاهيم والمبادئ الاقتصادية والمحاسبية والإدارية ، والتي تهدف في النهاية إلى المحافظة على أموال الوحدة الاقتصادية وضمان استغلالها بالطريقة التي تؤدي إلى رفع كفاءة عملها والنهوض بفاعلية أنشطتها وتحقيق أهدافها. http://www.islammemo.cc

وتنحصر اهمية الرقابة المالية من كونها تتمثل بالاتي (Boynton , 1996 : 333):-

1- وسيلة فعالة لأجراء المقارنات بين الاداء الفعلي والاداء المخطط .
2- تحليل الانحرافات بالوقت المناسب ومعرفة اسبابها وتحديد سبل معالجتها وكيفية التعامل معها.
3- اكتشاف تحديد نقاط الضعف والقوة بما يساعد على تحسين الكفاءة التشغيلية.
4- تحفيز المدراء للاهتمام بالمصالح التنظيمية والرقابية وعدم تفضيل المصالح الشخصية بينهم.

ونلاحظ مما تقدم ان الرقابة المالية تنبع اهميتها من كونها تمثل احد الاركان الاساسية في الوحدة الاقتصادية للنهوض بالمنشآت لتتماشى مع التطوير والتحديث تحقيقا لمستويات عالية من الكفاءة والفاعلية وذلك لتقليل فرص ارتكاب الأخطاء وافعال الاحتيال وحماية موجودات الوحدة وضمان سلامة استعمالها .

ثالثا: الأهداف الرئيسة للرقابة المالية :-

أن الرقابة المالية ليست هدفاً نهائياً بحد ذاتها وإنما هي جزء أساس من نظام الرقابة لذلك تسعى الى تحقيق الاهداف الآتية :-

1- الاهداف الاستراتيجية وتشتمل على الاتي :-

أ- تدعيم عملية المحاسبة والمسائلة :- وتعني المسائلة " أي الزام الاشخاص والسلطات المخولة بإدارة الموارد العامة بالأدلاء بالمعلومات المتعلقة بإدارة كل الاموال بحيث يكونوا عرضة للاستجواب بخصوص قيامهم بالمسؤوليات المخولة لهم في الجوانب المالية وادارة الاعمال والبرامج " .

ب-حماية الاموال العامة من الهدر والضياع وسوء التصرف والتأكد من الاستخدام تلك الاموال في الاغراض المخصصة لها .

ت-رفع مستويات الاداء العام في عموم اجهزة الدولة والمجتمع .

ث-توفير المعلومات الملائمة والموثوق بها المتعلقة بالجهة الخاضعة للرقابة الى الجهات التشريعية والجهات العليا في الدولة (الجوهر، 1999 : 16).

2-الاهداف الفنية للرقابة المالية وتشتمل على الاتي :-

أ- تكوين راي فني محايد عن مدى تمثيل البيانات المالية للجهة الخاضعة للرقابة ونتائج اعمالها لكي يسعى المراقب للحصول على التأكيد المناسب بعدم وقوع أفعال الاحتيال والغش والخطأ ، اما في حالة وقوعهما فيجب على المراقب التأكد من إظهار اثار الاحتيال والغش في القوائم المالية بطريقة سليمة وان الخطأ تم تصحيحه .

ب-التحقق من مسك وتنظيم الحسابات وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية التي تحكم التصرفات المالية .

ج- تقديم العون الفني والمحاسبي في المجالات المحاسبية وما يتعلق بها من الامور الادارية والتنظيمية .

د- نشر الوعي الرقابي وتحقيق الفائدة الوقائية من وجود الرقابة المالية عن طريق تفعيل دور واقسام العلاقات العامة للعمل على نشر الوعي ودوره في المحافظة على الأموال .

هـ-التأكد من سلامة القوانين والتعليمات المالية، واكتشاف نقاط الضعف فيها لاقتراح وسائل العلاج التي تكفل إحكام الرقابة على المال العام و يمنع حدوث تسيب يسبب هدر الأموال (الزهاوي، 2008 : 92 – 95) .

وبناءً على ما تقدم فأن الهدف الرئيس للرقابة المالية هو التأكيد على ضرورة حسن إدارة المال العام ، وتطبيق اللوائح والنظم المالية ، والتأكد من سلامة القوانين والتعليمات والتحقق من كفاءتها للحفاظ على المال العام من السرقة والاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام ، والتأكد من صحة ودقة البيانات والتقارير المالية لإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، وكشف مخالفة قواعد المشروعية بسرعة كافية تجعل من الممكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

رابعا: مراحل تنفيذ الرقابة المالية :-

أن القيام بعملية الرقابة المالية يتطلب المرور بخمس مراحل اساسية هي (الجوهر، 1999: 17- 18) :

1- مرحلة التحقق من المنفذ والتعرف بدقة على تفاصيله :-

قبل القيام بعملية الرقابة يجب على المراقب التعرف على المقاييس والمعايير المتمثلة بالخطط الموضوعة والسياسات المتبعة من قبل الادارة والقوانين والانظمة النافذة التي يستند اليها في الحكم على الاعمال التنفيذية .

2- مرحلة التحقق من مستوى وطبيعة الانشطة المنفذة :-

يتم من خلال هذه المرحلة التعرف على طبيعة الانشطة المنفذة عن طريق المعلومات التي يتم الحصول عليها والاجراءات التي يتبعها المراقب للحصول على ادلة الاثبات.

3- مرحلة مقارنة المنفذ بالمخطط وتحديد الانحرافات :-

تتميز هذه المرحلة ببساطتها قياسا بالمرحلتين السابقتين، حيث خلال هذه المرحلة يتم وضع المعايير اللازمة لتحديد الانحرافات وتفسيرها وتوضيح اسباب حدوثها .

4- مرحلة تحليل الانحرافات وتفسيرها :

توفر هذه المرحلة للمراقب المعلومات الكافية التي تساعده على تحليل الانحرافات وتفسيرها ويمكن الاستعانة بأساليب التحليل المالي في هذه المرحلة .

5- مرحلة المتابعة وتحقيق التوافق وازالة الانحرافات :-

من الضروري ان تكون هناك متابعة من خلال تطبيق مقترحات المراقب للتأكد من ازالة نقاط الضعف والخلل في العمل التنفيذي والتأكد من تحقيق التوافق بين المخطط والمنفذ، والا فأن انشطة الرقابة تصبح عديمة الفائدة .

خامسا: اساليب تنفيد الرقابة المالية :-

المقصود بأساليب تنفيد الرقابة المالية الوسائل والادوات التي تستخدم في الرقابة والتي قد تختلف باختلاف انواع الرقابة التي تمارس سواء كانت رقابة تقليدية او رقابة اداء او رقابة شاملة، حيث تقوم جهات الرقابة بتنفيذ مهامها وبطرق مختلفة وغالبا ما تحدد الأنظمة الرقابية نوعا من هذه الأساليب باتباعها من قبل الجهة المسؤولة عن القيام بالرقابة ومنها :-

1- الرقابة الشاملة :-

هي الرقابة التي تحتوي على جميع انواع الرقابة وعلى راسها الرقابة المالية بفروعها المختلفة كالرقابة المستندية والحسابية والفنية وكذلك القيام بمراقبة الاداء ووفقا لهذا الأسلوب تتولى جهات الرقابة إجراء رقابة عامة وتفصيلية على جميع المعاملات المالية التي تنفذها الجهات الخاضعة للرقابة (الزهاوي، 2008 : 59).

2- الرقابة الانتقائية :-

وفقا لهذا الأسلوب يتم اختيار عينة من بين المعاملات المالية المراد مراقبتها وفحص تلك العينة كانموذج قياسي للأعمال المالية للجهة الخاضعة للرقابة. ويتم استخدام أسلوب الرقابة بطرق متعددة كعينة عشوائية وعينة إحصائية وعينة عنقودية .....الخ

3- الرقابة المستمرة :

يتضح أسلوب الرقابة المستمرة في الرقابة الداخلية التي يمارسها محاسب الإدارة ، حيث يتم الفحص والمراقبة بشكل دائم ومستمر للمستندات والقيود الحسابية للجهة الخاضعة للرقابة طيلة الفترة المالية .

4- الرقابة الدورية :-

وتتم الرقابة على فترات دورية خلال السنة ،كأن تقوم أجهزة الرقابة الخارجية بمراجعات دورية لبعض الوحدات الخاضعة للرقابة ،أو في حالة جرد المخازن والعهد في فترات تحددها الإدارة ،أو جهة الرقابة أو في حالة إجراء الرقابة السنوية على الحسابات النهائية لكل سنة وإصدار التقرير الرقابي السنوي (حماد ، 2005 :13).

5- الرقابة المفاجئة :-

وهي الرقابة التي تحدث بصورة مفاجأة وبدون أي إنذار، ويكون الهدف من هذا النوع من الرقابة الكشف عن مدى التزام جهة معينة بالقوانين والتعليمات، أو اكتشاف خطأ أو غش لأيمكن أن يكتشف في حال الرقابة الدورية، ومثال ذلك جرد الصندوق في إحدى الجهات للتأكد من أن أمين الصندوق لا يستغل النقد الموجود لأعماله الخاصة خلال الفترة، ثم إرجاعه في الوقت المحدد للرقابة الدورية (عباس ، 2001 : 27) .

واستنادا لما تقدم يمكن القول بأن الرقابة المالية بصورة عامة تكفل سير الأعمال بصورة منتظمة ومستمرة وتقييم الأداء وتقويم الانحراف وتصحيح الأخطاء ومعالجة أوجه النقص و الإهمال، في أقصر وقت و بأقل جهد و أقل تكلفة وهي وسيلة لضمان احترام القوانين و الأنظمة، الأمر الذي يكفل دعم الإدارة والحد من حالات الغش والاحتيال المالي.

المبحث الثاني: الاحتيال في التقارير المالية واجراءات المدقق للحد من آثارها على القوائم المالية .

اولا: مفهوم الاحتيال في التقارير المالية

يمثل الاحتيال واحد من التحديات التي تواجه الوحدات الاقتصادية ، فهو يعيق الاداء ويهدر الاموال والموارد النادرة ويلحق الاذى بالمنشأة وبسمعتها وبقدرتها التنافسية. لذلك فانه يقع على المدقق الذي يقوم بعملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال لأن المجتمع المالي يتوقع من مراقبي الحسابات الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة والالتزام بالمسؤوليات.

فقد وردت العديد من التعريفات في القوانين الجنائية لتعرف جريمة الاحتيال من الناحية الفقهية نذكر منها " أنها الاستيلاء على الحيازة الكاملة لمال الغير بوسيلة يشوبها الخداع ، تسفر عن تسليم ذلك المال "، وكذلك تعرف

على أنها " الاستيلاء على شيء مملوك للغير بنية تملكه وذلك بواسطة وسائل الاحتيال التي ذكرها القانون " (Davies,& Aston,2011:90) . وعرفه المعهد الامريكي لمكافحة الاحتيال و الاختلاس على أنه " استخدام شخص ما لوظيفته في سبيل الحصول على ثروة شخصية من خلال تعمد سوء استخدام أو سوء تطبيق لموارد الشركة أو أصولها ، وله عدة اشكال وهي (الذهبي، 2005: 426) :-

- الرشوة : تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير الاعمال خلاف التشريع او اصول المهنة.
- الاختلاس : ويعرف بأنه استيلاء الشخص على المال الموجود بحوزته بمقتضى وظيفته او بحكم صفته القانونية بقصد استيلائه عليها وتغطية هذا التصرف عن طريق التحريف في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- التزوير: وهو تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند او وثيقة او أي محرر اخر بإحدى الطرائق المادية او المعنوية التي بينها القانون تغيراً من شأنه احداث ضرراً بالمصلحة العامة او لشخص من الاشخاص
- الغش : عرف الغش بأنه عملية حذف او تعديل او اجراء قيود بصورة عمدية بهدف اخفاء عجز او تلاعب او اخفاء حقائق بالأوضاع المالية .
- المخالفات المالية : وهي خرق القوانين والانظمة والتعليمات والبيانات المالية ، او الاهمال و التقصير الذي يؤدي الى الضياع او الهدر في الاموال .

ومفهوم الاحتيال في الاصطلاح يشير إلى : إلى التحريفات المتعمدة فإنه يجب التفريق هنا ما بين سرقة، أو سوء استغلال الأصول الذي يطلق علية غش الموظفين (الاختلاس)، وبين التقرير المالي المضلل الذي يطلق علية غش الادارة، اما الاحتيال كمفهوم عام يمثل خطر رئيسي تواجهه اي منظمة او منشأة اقتصادية او اي شخص يكون مذنب من الاحتيال من خلال التمثيل الخاطئ للبيانات المالية ، الفشل في اكتشاف المعلومات ، وسوء استغلال المنصب (Arens , etal. , 2000 : 1) .

ويتضح مما سبق ان الاحتيال يتضمن كل الافعال والوسائل والخداع والغش المتنوعة واي طرق غير قانونية اخرى فيها غش واحتيال التي يمكن ان يبتكرها الانسان باستعمال الاقتراحات الخاطئة او اخفاء الحقيقة . والذي يلجأ اليه من قبل الفرد للحصول على فائدة غير قانونية او غير عادلة.

ثانيا- الاساليب والاجراءات المتبعة من قبل الادارة في عملية الغش والاحتيال :-

يمكن حصر الاساليب المستخدمة في عمليات الغش والاحتيال في اربعة اساليب اساسية وهي:-

1) اختيار الادارة لبعض القواعد المحاسبية والسياسات والاجراءات بهدف اعطاء صورة مالية مرغوبة عن المنشأة .

2) قيام الادارة بالتلاعب بالتقديرات المحاسبية وتكمن امكانية التلاعب بتقدير عمر هذه الموجودات لارتباطها بالتقييم والتنبؤ لغرض التأثير على البيانات المالية بما يتلاءم ورغبات الادارة .

3) قيام الادارة بأجراء قيود محاسبية مزيفة ذات علاقة بأطراف اخرى مثل بيع احد اصول المنشاة واعادة استئجارها بأعلى او اقل من القيمة الفعلية للأصل ، للتلاعب بقيم الميزانية وقيم قائمة الدخل والمركز المالي .

4) قيام الادارة بأجراء قيود محاسبية غير حقيقية وذلك لإعطاء صورة وانطباع جديدين .

5) قيام الادارة بإدخال الصفقات الاصطناعية للقيام بالتلاعب بحسابات القوائم المالية والتلاعب بتوقيت الصفقات لغرض تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح والخسائر (Kiso, 2008 , 155).

ثالثا- دوافع استخدام الادارة اساليب الاحتيال والغش في القوائم المالية :-

هناك العديد من الدوافع التي تؤدي بالإدارة لممارسة اساليب الاحتيال وهي :(عبد الوهاب ، 2005 : 88) :-

1- التأثير الايجابي على سمعة الشركة في السوق :- تُستخدم أساليب الاحتيال بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء الشركات والتي لا تسمح ظروفها التشغيلية أو الاستثمارية من تحقيق هذا التحسن بشكل طبيعي ودون تدخل من إدارة الشركة .

2- زيادة الاقتراض من البنوك :- تعاني الشركات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عمليتها التشغيلية أو الاستثمارية او لسداد التزاماتها الى استخدام أساليب الاحتيال وذلك لغرض الحصول على التمويل اللازم و تحسين قيمتها المالية الأمر الذي سيؤثر على اتخاذ القرار الائتماني لدى المؤسسات

3- التهرب الضريبي :- تقوم بعض المنشآت المالية من خلال هذه الأساليب من تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة في النفقات (المصاريف) وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي .

4- التصنيف المهني :- تلجا العديد من الشركات الى استخدام اساليب الاحتيال المختلفة وذلك لغرض التأكيد على تحسين قوائمها المالية للحصور على تصنيف مهني متقدم ، يستدل على هذا من خلال قراءتهم للقوائم المالية الصادرة عن تلك الشركات .

5- الحصول على مكافآت كبيرة للمديرين :- يسعى المدراء لممارسة أساليب الاحتيال وذلك لزيادة الأرباح وخاصة إذا كانت الحوافز والمكافآت الخاصة بهم مرتبطة بتلك الأرباح .

وبناءا على ما ورد فأن سياسة مكافحة ومنع الاحتيال والغش يجب الا تقتصر على فرض العقوبات المناسبة على مرتكبي جريمة الاحتيال وانما يجب أن تهتم بالوسائل والاجراءات التي تحول دون حدوث جريمة الاحتيال والغش، وعلى هذا الاساس فأن سياسة منع الاحتيال والغش تركز على احكام السيطرة والرقابة على اموال المنشأة وموجوداتها لكي لا يفسح المجال امام أي شخص لارتكاب الاحتيال والغش، وان جهاز الرقابة والتدقيق

يعد خط الدفاع الاول ضد الاحتيال والغش وبناءا عليه فأن المجتمع المالي يتوقع من المراجع الخارجي ان يتضمن تقريره الكفاية والموضوعية والنزاهة والحياد كما يتوقعون منه اكتشاف الاخطاء الجوهرية التي تؤثر على الحسابات، ومنع صدور القوائم المالية المضللة.

رابعا- اساليب الاحتيال والغش المستخدمة في القوائم المالية :-

تعطي المعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية مجالاً للاختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر في القوائم المالية وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة حيث تختار طريقة محاسبية من شأنها أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها على اعتبار أنها أكثر فائدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، إلا أن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون في كثير من الأحيان متأثراً بالأهداف الخاصة بالإدارة مما ينتج عنه أثار سلبية على نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها ، (القطيش، والصوفي ،2011 : 366) .

ومن هنا يمكن استعراض أساليب المستخدمة في القوائم المالية على النحو التالي :-

(1): أساليب الاحتيال المستخدمة في قائمة المركز المالي :-

فيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب الاحتيال المستخدمة في قائمة المركز المالي وهي:

1) الأصول غير الملموسة : حيث يتم المبالغة في تقويم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية، مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إلى اجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول (مطر،2003 : 103).

2)الأصول الثابتة :حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد كلفتها بتاريخ الميزانية ، كذلك يتم التلاعب في نسب الاندثارات المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها او زيادتها عن تلك النسب المستخدمة، يضاف إلى ذلك العمل على إجراء تغييرات غير مبررة في استخدام طرائق احتساب الاندثارات، مثل تحويل طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس (عبد العظيم ، 2012 : 74) .

3) الاستثمارات المتداولة :- حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، فضلا عن اجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار.

4) النقدية :- ويتم فيه عدم الإفصاح عن البنود النقدية بشكل واضح، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

5) الذمم المدينة :- ويتم التلاعب فيها من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، واجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة (Joel, 1985: 78).

6) الاستثمارات طويلة الأجل :- تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية، وعدم القيام باستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، كالمبيعات المتبادلة والقروض المتبادلة.

7) المطلوبات المتداولة: مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة، يضاف إلى ذلك قيام الإدارة بتسديد القروض قصيرة الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل، بهدف تحسين نسب السيولة (Oliver, etal., 1989: 70) .

8) المطلوبات طويلة الأجل :- حيث تقوم إدارات المنشأة بالحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة .كذلك تعمل على إطفاء السندات القابلة للاستدعاء، قبل موعد استحقاقها، وإضافة المكاسب المحققة إلى صافي الربح، دون الإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية .

9) المخزون : في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب الاحتيال في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون .

2- اساليب الاحتيال المستخدمة في قائمة الدخل :-

يمكن للإدارة أن تمارس سياسات الاحتيال عن طريق التلاعب بأرقام قائمة الدخل وكالاتي:-

- **الاعتراف المبكر بالإيراد: بمعنى تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف محاسبياً ودفترياً بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة، وتتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة ، ولا تقتصر مشكلة الاعتراف بالإيراد على إنتاج المنتجات السلعية والخدمية ، بل تمتد لتشمل العقود طويلة الأجل (Cay,& simentt , 2005 : 289)**
- **تسجيل إيراد مزيف : تتمثل هذه الطريقة في تسجيل ايرادات وهمية أو مزيفة على سبيل المثال، تسجيل مبيعات ليس لها أي قيمة اقتصادية، وذلك من خلال القيام بإعداد جدول لمبيعات أحدى المنتجات لأي زبون، وأن هذا الزبون غير متفق على شراء تلك السلع او دفع ثمنها ، ليتمكن من زيادة ايرادات الوحدة الاقتصادية بأساليب ملتوية (عبد العظيم،80:2012) .**

- **زيادة الدخل من خلال عائد لمرة واحدة، وهو يشمل زيادة الأرباح من خلال بيع أصل مقيم أقل من الحقيقة، وكذلك اعتبار عائد الاستثمار جزءًا من الإيرادات، إضافة إلى تسجيل عائد الاستثمار باعتباره دخلا تشغيليًا ،إذ تعطي هذه الفكرة صورة إيجابية عن إدارة الشركة وعادةً ما يتم التعامل مع هذا النوع من العائد بالإشارة إلى أنه ناجم عن عمليات غير جوهرية وغير تشغيلية (ابو تمام ، 2013 : 54)**
- **نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة.**
- **نقل الإيرادات الحالية إلى فترة زمنية لاحقة .**

3- أساليب الغش والاحتيال على قائمة التدفقات النقدية :

تعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات اهمية للتنبؤ بمستقبل منشآت الأعمال وعامل مهم من عوامل التقييم وهناك مرونة في قائمة التدفقات النقدية ممكن أن تستغل من قبل الادارة عند القياس والإبلاغ عن التدفقات النقدية،و تظهر هذه المرونة في عدة اشكال كما يلي :-

الشكل الأول // التلاعب بتصنيف التدفقات النقدية :-

يكمن الغش والاحتيال في تصنيف وتبويب بنود التدفقات النقدية ما بين التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، لاختلافها في بعض الدول عنها في البعض الآخر، إذ أنه هناك اتفاقًا في الهيكل الأساسي لأنشطة قائمة التدفقات النقدية ولكن هناك اختلافًا في العناصر التي تندرج تحت كل نشاط ؛ مع أن تلك الممارسة سوف لن تؤثر في إجمالي التدفقات النقدية للمنشأة، لكنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية باعتبارها مقياسًا للقدرة الكسبية لمنشأة الأعمال . حيث أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) سمح ببدائل بالنسبة لتصنيف الفوائد المدفوعة والمقبوضة وعوائد الاستثمارات والتوزيعات النقدية للأرباح.

الشكل الثاني // التدفقات النقدية من الأنشطة غير التشغيلية :-

معاملة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة غير المتكررة على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية المستمرة حيث تقوم منشأة الأعمال على تصنيف التدفقات النقدية الداخلة على أنها تدفقات نقدية تشغيلية مستمرة أما التدفقات النقدية الخارجة والتي لها تأثير سلبي تصنف كتدفقات نقدية من أنشطة غير مستمرة (Cay,& simentt, 2005: 289-290)

الشكل الثالث // التلاعب بالسياسات والإجراءات المستخدمة التي تندرج تحت الاحتيال والغش للتلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية :-

التلاعب بالسياسات المحاسبية المستخدمة والتي تتم ممارستها دون تجاوز المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإنما باستغلال عنصري المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ؛ حيث أن المرونة التي تتمتع بها الأساليب المحاسبية توفر فرصًا للتلاعب وإظهار صورة غير حقيقية لحالة منشأة الأعمال، Matis, (et.al., 2009: 23) .

سادسا:الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار الاحتيال والغش في القوائم المالية:-

أولا- الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار الاحتيال والغش على قائمة المركز المالي:-

الجدول التالي يتضمن عرضا لاهم اجراءات الاحتيال المتعلقة بقائمة المركز المالي والاجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها وكما موضح بالجدول ادناه :-

جدول رقم (1)

يوضح أساليب الاحتيال المتعلقة بقائمة المركز المالي والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق تطبيقها

البنود	إجراءات أساليب الاحتيال	اجراءات المدقق المضادة
النقدية	1- عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة . 2- التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية من العملات الأجنبية.	1- استبعاد النقدية المقيدة عند احتساب السيولة . 2- التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ أن وجد .
الاستثمارات المتداولة	1- تقييم الاستثمارات المتداولة بأسعار السوق غير الصحيحة. 2- إعادة تصنيف الاستثمارات من متداولة الى طويلة الاجل عند هبوط أسعارها السوقية.	1- التحقق من صحة الأسعار المستخدمة. 2- التحقق من مبررات إعادة التصنيف حسب القواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية .
الذمم المدينة	1- عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة المخصص وعدم الكشف عن الحسابات الراكدة . 2- تضمين رقم المدينين بذمم مدينة لأطراف ذات صلة او شركات تابعة او زميلة . 3- ادراج بعض الذمم المدينة طويلة الاجل ضمن الأصول المتداولة .	1- طلب كشف بالذمم المدينة والتحقق من نسبة المخصص الى اجمالي الذمم المدينة. 2- فحص كشوفات الذمم المدينة والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة والافصاح عنها في بند مستقل. 3- التحقق من صحة التصنيف واستبعاد الذمم من الذمم المتداولة المدينة الاجل .

المخزون السلعي	1- تضمين كشوف الجرد بضاعة راكدة او تالفة. 2- التلاعب في أسعار تقييم المخزون السلعي. 3- التغيير غير المبرر في طريقة تسعير المخزون .	1- فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف الموجودة بالمخزن. 2- التحقق من صحة أسعار المخزون قياسا بالأسعار الجارية. 3- مراجعة رأي الإدارة حول مبررات التغيير واثر ذلك على القوائم المالية.
الاستثمارات طويلة الاجل	1- التغيير في طريقة المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الاجل مثل التحول من طريقة الكلفة الى طريقة حق الملكية . 2- عدم اظهار نصيب الشركة الام في خسائر الشركات التابعة او الزميلة. 3-عدم استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الام و شركاتها التابعة من القوائم الموحدة .	1- التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير المدقق والاثار المترتبة على ذلك في قائمتي الدخل والمركز المالي. 2- إعادة تعديل بنصيب ربح الشركة الام بخسائر الشركات التابعة او الزميلة. 3- استبعاد تلك العمليات وإظهار اثارها على القوائم المالية.
الأصول الثابتة	1- عدم الالتزام بمبدأ الكلفة التاريخية واتباع طريقة إعادة التقويم بالقيمة السوقية وإظهار الفائض في قائمة الدخل بدلا من اظهاره ضمن حقوق الملكية. 2- تخفيض نسب الاندثارات عن النسب المتعارف عليها. 3- إجراء تغيير غير مبرر في طريقة احتساب الاندثار.	1- التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية والتحقق من صحة عملية التقييم وبأنها تمت بواسطة مختصين واستبعاد الفائض من قائمة المركز المالي وادراجه الدخل ضمن حقوق المساهمين. 2- التحقق من تلك النسب وتعديل مصروف الاندثار. 3- مراجعة رأي الإدارة حول ذلك التغيير والتحقق من اثاره المتراكمة على البيانات المحاسبية.

الأصول غير الملموسة	1- المبالغة في تقيم الأصول غير الملموسة بما يخالف الأسس الصحيحة. 2- الاعتراف بالأصول غير ملموسة بشكل يخالف المعايير المحاسبية كالاعتراف بالشهرة غير المشتراة. 3- تخفيض نسب إطفاء تلك الأصول عن المعدلات المتعارف عليها. 4- التغيير غير المبرر في طريقة الإطفاء لهذه الأصول.	1- التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وفق الأسس الصحيحة . 2- التحقق من الأصول غير الملموسة والاعتراف بالأصول غير المشتراة واجراء التعديلات اللازمة لأثر ذلك على المركز المالي. 3- إعادة النظر في قيمة تلك الأصول بقائمة المركز المالي ومصروف الإطفاء بقائمة الدخل. 4- التحقق من مبررات الإدارة بشأن تغير طرق إطفاء الأصول غير الملموسة ودراسة اثاره في القوائم المالية.
المطلوبات المتداولة	1- عدم ادراج أقساط القروض طويلة الاجل المستحقة ضمن المطلوبات المتداولة. 2- تسديد قروض قصيرة الاجل عن طريق الاقتراض طويل الاجل.	1- التحقق من اثبات تلك الأقساط ضمن المطلوبات المتداولة وإعادة احتساب نسب السيولة. 2- التحقق من ذلك ودراسة اثاره على الفوائد والأصول المقدمة كضمانات ونسب الرفع المالي.
المطلوبات طويلة الاجل	1- الحصول على قرض طويل الاجل قبل انتهاء الفترة المالية واستخدامه في تسديد قرض قصير الاجل. 2- استدعاء موعد استحقاقها واضافة المكاسب المتحققة الى صافي الربح دون الإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.	1- التحقق من الحصول على قرض طويل الاجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض قصير الاجل ذلك وعمل التعديلات اللازمة في نسب الرفع المالي. 2- تخفيض صافي الربح ومعالجة اثر ذلك على النسب المالية.

(المصدر // مطر، 2002 ، 137- 139).

ثانيا- الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار الاحتيال والغش على قائمة الدخل :

الجدول الاتي يتضمن عرضا لاهم إجراءات أساليب الاحتيال المتعلقة بقائمة الدخل والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها .

جدول رقم (2)

يوضح أنواع أساليب الاحتيال المتعلقة بقائمة الدخل وإجراءات المدقق المضادة الواجب تطبيقها

البنود	إجراءات أساليب الاحتيال	إجراءات المدقق المضادة لهذه الاساليب
المبيعات	1- اجراء صفقات بيع صورية قبل انتهاء الفترة المالية ليتم الغاءها لاحقا في الفترة القادمة. 2- إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع سهلة. 3- تسجيل بضاعة الأمانة المرسلة للوكلاء كمبيعات.	1- التحقق من فواتير البيع وخصوصا للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة والزميلة. 2- التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها. 3- التحقق من مستندات شحن الارساليات ومطابقتها مع مستندات تسدي اثمان البضاعة الواردة من الوكلاء.
كلفة البضاعة المباعة	1- التغيير غير المبرر في طريقة تقييم المخزون. 2- تضمين كشوف الجرد أصنافا راكدة. 3-تأجيل اثبات فواتير مشتريات خاصة بالفترة المالية الحالية للفترة المالية التالية.	1- الرجوع الى مبررات الإدارة لتغيير طريقات تقييم المخزون واثره على البيانات المالية. 2- التحقق من تكوين مخصص لهبوط الأسعار. 3- المراجعة المستندية لفواتير المشتريات.
مصروفات التشغيل	1- رسملة مصروفات ايرادية لا تنطبق عليها شروط الرسملة مثل مصروفات	1- التحقق من مدى تورط شروط الرسملة في ذلك المصروف. 2- الرجوع الى رأي الإدارة لمعرفة أسباب التغيير

	الصيانة. 2- التغيير غير المبرر في طرق اندثار الأصول الثابتة واطفاء الأصول غير الملموسة. 4- استخدام معدلات اندثار او إطفاء اقل من المتعارف عليه في الصناعة التي تعمل ضمنها المنشأة.	وبيان اثاره على القوائم المالية. 3- التحقق من ذلك وإعادة احتساب مصروف الاندثار وفقا للمعدلات المتعارف عليها.
نتيجة الاعمال للأنشطة غير المستمرة	عدم الإفصاح عن الأثر المترتب على قرار اغلاق خط انتاج يؤثر بشل جوهري على نتيجة اعمال المنشأة.	تقدير اثر اغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة الاعمال واخذه بنظر الاعتبار.
البنود الاستثنائية والبنود غير العادية	تضمين ربح التشغيل أرباح ناتجة عن بنود استثنائية او غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود.	استبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي.

المصدر // (مطر، 2006 : 132 – 133).

يستخلص مما سبق أن هناك أساليب متنوعة وعديدة تمارسها الإدارة حسب الهدف والظرف والفرصة المتاحة امامها من اجل التحكم في النشاط الاقتصادي والتقارير المالية الناتجة عنه، وبالرغم من قيام الهيئات المهتمة بالعمل المحاسبي والمالي على وضع معايير التقارير المالية من اجل تحسين عملية العرض والتقييم، والافصاح المحاسبي . الا أن إدارات الشركات تحاول استغلال في تلك المعايير لممارسة عمليات الغش و الاحتيال في القوائم المالية وذلك لتحقيق منافعها الخاصة على حساب منافع ومصالح الأطراف الأخرى . وبهذا يمكن اعتبار ركيزة الرقابة ضرورية للحد من خطر الغش والاحتيال الذي تمارسه الإدارة في البيانات المالية وارساء مناخ ملائم لتجنب حالات الغش والاحتيال

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

لغرض تحقيق أهداف البحث وجمع البيانات اللازمة له بموضوعية وحيادية ، تم تحليل البيانات المالية للشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور / قطاع صناعي) فضلا عن تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي التي تخص الشركة للسنوات (2010 ، 2011 ، 2012) ، وقد تم توزيع الدراسة التحليلية إلى محورين هما:-

المحور الاول :- دراسة وتحليل القوائم المالية للشركة عينة البحث .

المحور الثاني :- دراسة وتحليل تقارير ديوان الرقابة المالية التي تخص الشركة عينة البحث.

- نبذة تعريفية عن الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور / قطاع صناعي (مساهمة مختلطة) :-

تأسست الشركة بموجب شهادة التأسيس المرقمة س/ 3187 في 29 / 1 / 1989 الصادرة عن وزارة التجارة برأس مال قدره (خمسون مليون دينار) وتحددت أهدافها بعمليات تصنيع وتعبئة وتسويق التمور الى الأسواق الخارجية إضافة الى التسوق المحلي . ونتيجة لعمل الشركة وتطورها وبما يتناسب مع التغيرات فقد تم زيادة رأس مال لعدة مرات (الرسملة والاكتتاب العام) ليصبح رأس المال بموجب قرار الهيئة العامة في 28 / 2 / 2010 مبلغ 15000000000 دينار (خمسة عشر مليار دينار).

<u>المحور الأول- دراسة وتحليل القوائم المالية للشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور :-</u>

<u>أولا :الميزانية العامة للشركة (كشف المركز المالي) :-</u>

تبين هذه القائمة الوضع الفعلي للوحدة الاقتصادية ، وذلك من خلال إظهار جميع المعلومات الأساسية الخاصة بالموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والتي تهم الجهات الداخلية والخارجية . ولغرض التعرف على الأرقام الظاهرة في الميزانية العامة ، ومعرفة مدى التزام الشركة بمتطلبات القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات المعنية والمعايير المحلية والدولية لذلك سيتم دراسة الميزانية العامة (الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور / قطاع صناعي) وتحليلها للسنوات الثلاث (2010، 2011 ،2012) وكالاتي :-

جدول (3)

الفقرة	طريقة عرض الفقرة والافصاح عنها في الميزانية العامة
الموجودات الثابتة والموجودات المخزنية	تم عرض الموجودات الثابتة والمخزنية في الميزانية العامة للشركة على نحو أجمالي بالقيمة الدفترية في صلب الميزانية . أما التفصيل فيها فقد تم الإفصاح عنه في كشف ملحق بالقوائم المالية المسمى كشف الموجودات الثابتة وما يرتبط بها من أندثارات والذي يوضح انواع هذه الموجودات وكلفها التاريخية في بداية السنة والتسويات خلال السنة والاندثارات السنوية والمتراكمة وصولا الى القيمة الدفترية في نهاية السنة المالية وكان ذلك حسب ما جاء بالفقرة (10) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل في سنة 1997.

مشروعات تحت التنفيذ	تم عرض مشروعات تحت التنفيذ في الميزانية العامة للشركة على نحو أجمالي وقد تم الإفصاح في كشف ملحق بالقوائم المالية المسمى كشف المشروعات تحت التنفيذ عن أنواع تلك المشروعات والكلف الفعلية لغاية تأريخ الميزانية وكان ذلك متفقاً مع ما جاء بالفقرة بالفقرة (10) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل في سنة 1997.
المخزون	تم الإفصاح عن المخزون في الميزانية العامة للشركة على نحو أجمالي وقد تم الإفصاح في كشف ملحق بالقوائم المالية المسمى كشف المخزون عن تفاصيل مبلغ الخزين حسب الفئات الرئيسية لغاية تأريخ الميزانية ، وتم تقييم مخزونها من الإنتاج التام بالكلفة التاريخية أو القيمة التحصيلية الصافية أيهما اقل وهذا يتفق مع متطلبات القاعدة المحاسبية رقم (5) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق .
المدينون والأرصدة المدينة الاخرى	تم عرض مبالغ الذمم المدينة في صلب الميزانية العامة للشركة بشكل أجمالي والتي شملت على الذمم المدينة والتأمينات لدى الغير والمصاريف المدفوعة مقدما والإيرادات المستحقة وفروقات نقدية ومخزنيه طلبات التعويض وسلف لأغراض النشاط وسلف المنتسبين) وان هذا الإفصاح يتفق مع ما جاء بالفقرة (66- و) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) – لسنة 1997 المعدل ، والإفصاح عن ضخامة مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة تلك الديون وذلك لعدم امكانية تحصيل تلك الديون لأنها تعود لجهات منحلة قبل 2003/4/9 .
النقدية	تم عرض المكونات النقدية في الميزانية العامة للشركة على نحو أجمالي في صلب الميزانية , أما التفصيل فيها فقد تم الإفصاح عنه في كشف ملحق بالقوائم المالية المسمى كشف النقود الذي يوضح أنواع هذه النقود وهذا يتفق مع متطلبات الفقرة (66- ز) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
رأس المال	تم الإفصاح عن رأس المال الاسمي المدفوع فقط في صلب الميزانية العامة للشركة ولم يتم الإفصاح عن مكونات رأس مال الشركة على نحو مفصل في صلب الميزانية ,او في التقرير السنوي لمجلس أدارة الشركة وهذا لا يتفق مع متطلبات الفقرة (74- أ) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) لسنة / 1997المعدل .
الاحتياطيات	تم عرض الاحتياطيات في قائمة المركز المالي على نحو أجمالي (بما يتفق مع المعيار المحاسبي الدولي الاول ، الفقرة (10) منه اما التفصيل فيها تم الإفصاح عنه في كشف ملحق بالقوائم المالية تظهر فيه تفاصيل الاحتياطيات حسب النوع والحركة

	لكل احتياطي خلال السنة ,وهذا يتفق مع متطلبات الفقرة (11) لنفس المعيار.
الدائنون والأرصدة الدائنة الاخرى	تم الإفصاح عن اجمالي الدائنين والذمم الدائنة الأخرى في كشف الميزانية العامة للشركة اما التفصيل فيها فقد تم الإفصاح عنه في كشف ملحق بالقوائم المالية المسمى كشف الدائنين وهذا يتفق ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الاول الفقرة (66- ح) المعدل سنة 1997 والتي تلزم الشركات بأن تحتوي- الميزانية العامة في صلبها كحد ادنى لبنود الذمم الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.
الاستثمارات المالية	تم عرض الاستثمارات المالية في الميزانية العامة للشركة على نحو أجمالي وقد تم الإفصاح في كشف ملحق بالقوائم المالية المسمى كشف الاستثمارات المالية عن أنواع تلك الاستثمارات وكلف الشراء والقيمة الاسمية للاسهم وعدد هذه الأسهم والارباح المستلمة .

ثانيا نتيجة النشاط :-

حققت الشركة خلال السنة / 2010 فائضا في المرحلتين الاولى والثاني مقداره (812616) الف دينار (ثمانمائة واثنا عشر مليون وستمائة وستة عشر الف دينار) و(662852) الف دينار (ستمائة واثنان وستون مليون وثمانمائة واثنان وخمسون الف دينار) على التوالي وبانخفاض عن المرحلتين الاولى والثانية للسنة السابقة مقداره (766415) الف دينار (سبعمائة وستة وستون مليون واربعمائة وخمسة عشر الف دينار) و(924007) الف دينار (تسعمائة واربعة وعشرون مليون وسبعة الاف دينار) على التوالي وكما مدرج في الجدول ادناه :-

جدول(4)

المرحلة	نتيجة نشاط السنة المنتهية في 2010/8/31/ الف دينار	نتيجة نشاط السنة المنتهية في 2009/8/31 /الف دينار	مقدار الانخفاض الف دينار
الاولى	812616	1579031	766415
الثانية	662852	1586859	924007

ومن خلال دراستنا لنتيجة النشاط للشركة للسنة الحالية ومقارنتها بالسنة السابقة استخلصنا بعض المؤشرات التالية :-

أ- انخفاض ايرادات النشاط الجاري بمقدار (1628150) الف دينار ((مليار وستمائة وثمانية وعشرون مليون ومائة وخمسين الف دينار) وبنسبة (37%) عن السنة السابقة والناتجة في معظمها عن انخفاض حساب

صافي مبيعات الشركة بمقدار (567322) الف دينار (خمسمائة وسبعة وستين مليون وثلاثمائة واثنان وعشرين الف دينار) وانخفاض حساب الايرادات المتنوعة بمقدار (731320)الف دينار (سبعمائة وواحد وثلاثين مليون وثلاثمائة وعشرين الف دينار) الناتجة عن اجور التفريغ والتحميل والوزن للتمور المستلمة لأغراض وزارة الزراعة تنفيذا لعقد استلام التمور مقابل انخفاض حساب ايرادات خدمات متنوعة بمقدار (350340) الف دينار (ثلاثمائة وخمسين مليون وثلاثمائة واربعين الف دينار) المتأتية عن تبخير التمور وفحصها .

ب- انخفاض المصروفات الجارية بمقدار (690783) الف دينار (ستمائة وتسعون مليون وسبعمائة وثلاثة وثمانون الف دينار) عن السنة السابقة والناتجة في معظمها عن انخفاض مصاريف خدمات التشغيل بمقدار (524797) الف دينار (خمسمائة واربعة وعشرين مليون وسبعمائة وسبعة وتسعين الف دينار) بسبب انخفاض انتاج التمور المصنعة ، اضافة الى انخفاض مصروفات المستلزمات السلعية بقدار (2801199 الف دينار (مائتين وثمانين مليون ومائة وتسعة عشر الف دينار) مقابل ارتفاع المصروفات التحويلية والاخرى .

وخلال السنة /2011 لاحظنا من خلال دراستنا لنتيجة النشاط الاتي :-

أ- حققت الشركة في 2011/8/31 فائضا في المرحلتين الاولى والثانية مقداره (1269609) الف دينار (مليار ومائتان وتسعة وستون مليون وستمائة وتسعة الف دينار) و(982620) الف دينار (تسعمائة واثنان وثمانون مليون وستمائة وعشرون الف دينار) على التوالي وبزيادة عن المرحلتين الاولى والثانية للسنة السابقة مقداره (456994) الف دينار (اربعمائة وستة وخمسون مليون وتسعمائة واربعة وتسعون الف دينار) و(319768) الف دينار (ثلاثمائة وتسعة عشر مليون وسبعمائة وثمانية وستون الف دينار) على التوالي وكما مبين ادناه :

جدول(5)

المرحلة	نتيجة نشاط السنة المنتهية في 2011/8/31الف دينار	نتيجة نشاط السنة المنتهية في 2010/8/31 الف دينار	مقدار الزيادة الف دينار
الاولى	1269609	812615	456994
الثانية	982620	662852	319768

ومن خلال دراستنا للبيانات المالية / نتيجة النشاط للسنة الحالية ومقارنتها بالسنة السابقة للشركة تم استخلاص المؤشرات التالية :-

اولا - زيادة ايرادات النشاط الجاري بمقدار (11768026) الف دينار (احد عشر مليار وسبعمائة وثمانية وستين مليون وستة وعشرين الف دينار) وبنسبة (428%) عن ايرادات السنة السابقة وذلك لزيادة المبيعات

التي بلغت خلال السنة (12357295) الف دينار (اثنا عشر مليار وثلاثمائة وسبعة وخمسون مليون ومائتان وخمسة وتسعون الف دينار) مقارنة بمبلغ السنة السابقة البالغة (445494) الف دينار (اربعمائة وخمسة واربعون مليون واربعمائة واربعة وتسعون الف دينار) وتمثل نسبة (85%) من اجمالي ايرادات هذه السنة .

ثانيا – زيادة الايرادات المتحققة للشركة من ايراد الفوائد الدائنة المتأتية من حساب التوفير لدى المصرف المتحد للاستثمار بمقدار (51568) الف دينار (واحد وخمسون مليون وخمسمائة وثمانية وستون الف دينار) عن السنة السابقة .

ثالثا – زيادة المصروفات الجارية بمقدار (13622601) الف دينار (احد عشر مليار وثلاثمائة واثنين وستين مليون وستمائة وواحد الف دينار) عن السنة السابقة الناتجة الناتجة معظمها عن زيادة ايرادات المستلزمات السلعية بمقدار (11271277) الف دينار (احد عشر مليار ومائتان وواحد وسبعين مليون ومائتين وسبعة وسبعين الف دينار) ، مقابل انخفاض المستلزمات الخدمية بمقدار (123365) الف دينار (مائة وثلاثة وعشرين مليون وثلاثمائة وخمسة وستين الف دينار) وكذلك ارتفاع المصروفات التحويلية والاخرى.

اما خلال السنة /2012 وعند دراسة وتحليل البيانات المالية / نتيجة النشاط للشركة أظهرت نتيجة النشاط ما يلي:-

أ- حققت الشركة في 2012/8/31 فائضا في المرحلة الاولى من نتيجة النشاط الجاري بلغ مقداره (1115983) الف دينار (مليار ومائة وخمسة عشر مليون وتسعمائة وثلاثة وثمانون الف دينار) وبأنخفاض مقداره (153625) الف دينار (مائة وثلاثة وخمسون مليون وستمائة وخمسة وعشرون الف دينار) عن السنة السابقة ، كما حققت فائضا مقداره (1036493) الف دينار (مليار وستة وثلاثون مليون واربعمائة وثلاثة وتسعون الف دينار) في المرحلة الثانية بزيادة مقدارها (53873) الف دينار (ثلاثة وخمسون مليون وثمانمائة وثلاثة وسبعون الف دينار) عن السنة السابقة ،ومن خلال دراستنا فقد تمكنا من استخلاص المؤشرات التالية:-

(1)- انخفاض ايرادات النشاط الجاري بمقدار (1861005) الف دينار (مليار وثمانمائة وواحد وستين مليون وخمسة الاف دينار) وبنسبة(13%) عن ايرادات السنة السابقة وذلك لانخفاض المبيعات بمقدار (1535234) الف دينار (مليار وخمسمائة وخمسة وثلاثين مليون ومئتان واربعة وثلاثين الف دينار) مقارنة بالسنة السابقة ويرجع سبب هذا الانخفاض الى قيام الشركة بتخفيض كميات التمور المستلمة عما كان عليه في السنة السابقة لارتفاع اسعار التمور الى اكثر من (4509 الف دينار (اربعمائة وخمسون الف دينار) للطن الواحد بسبب كثرة الطلبات على التمور العراقية .

(2)- انخفاض حساب ايراد موجودات ثابتة بمقدار (161) مليون دينار (مائة وواحد وستون مليون دينار) عن السنة السابقة لتضمن الحساب للسنة السابقة ايرادات مستلمة تخص اكثر من فترة اي عن فترات لسنوات سابقة

(3)- زيادة الايرادات المتحققة للشركة من ايرادات الفوائد الدائنة والمتأتية من حساب التوفير لدى المصرف المتحد للاستثمار بمقدار (226043) الف دينار (مائتين وستة وعشرون مليون وثلاثة واربعين الف دينار) عن السنة السابقة وذلك لزيادة المبالغ المودعة لدى المصرف .

(4)- انخفاض المصروفات الجارية بمقدار (1481336) الف دينار (مليار واربعمائة وواحد وثمانين مليون وثلاثمائة وستة وثلاثين الف دينار) عن السنة السابقة ، وندرج في الجدول ادناه تفاصيله :-

جدول(6)

تفاصيل الحساب	مبلغ الانخفاض الف دينار	مبلغ الارتفاع الف دينار	اسبابه
المستلزمات السلعية	1479054	-	شراء خامات والمواد الاولية (تمور خام)
خدمات التشغيل	155915	-	
الضرائب والرسوم	24782	-	

(5)- زيادة المستلزمات الخدمية بمقدار (56127) الف دينار (ستة وخمسين مليون ومائة وسبعة وعشرين الف دينار) وكذلك انخفاض المصروفات التحويلية والاخرى .

خامسا- الموازنات التخطيطية :-

عدم قيام الشركة بأعداد الموازنة التخطيطية للمصروفات والايرادات للسنة المالية المنتهية في 2010/8/31 وعدم متابعة نتائج التنفيذ الفعلي وتقديم تقارير دورية بشأنها بغرض الوقوف على الانحرافات الحاصلة والعمل على تصحيحها خلافا للفقرة (خامسا) من المادة (117) من قانون الشركات رقم (21) لسنة /1997 (المعدل) التي نصت على " متابعة الخطة السنوية وتقديم تقارير دورية الى مراقب الحسابات وتقرير سنوي الى الهيئة العامة عن نتائج تنفيذ الخطة " .

وخلال السنة / 2011 لاحظنا وجود تجاوز في الصرف على المبالغ المخططة بموجب الموازنة التخطيطية لبعض المصروفات دون استحصال الموافقات الاصولية لهذه التجاوزات في الصرف اضافة الى تدني نسب التنفيذ لبعض المصروفات الاخرى الامر الذي يؤشر عدم الدقة في وضع تقديرات الموازنة .

وخلال السنة /2012 لاحظنا وجود تجاوز على بعض ابواب الصرف المحددة بموجب الموازنة التخطيطية دون استحصال الموافقات الاصولية لهذه التجاوزات اضافة الى تدني نسب التنفيذ لبعض المصروفات الاخرى الامر الذي يؤشر عدم الدقة في وضع تقديرات الموازنة وكما موضح بالجدول ادناه :-

جدول(7)

رقم الدليل المحاسبي	سم الحساب	لمبلغ المخطط لف دينار	لمبلغ المصروف لف دينار	مقدار التجاوز لف دينار	سبة التجاوز %

113	لات ومعدات	200000	207742	7742	۷
114	وسائل نقل وانتقال	50000	61008	10008	22
115	عدد وقوالب	-	782	782	100
32	ستلزمات سلعية	14711000	10081313	4629687	69
38	صروفات تحويلية	60000	30385	29615	51

ج- بلغت الايرادات المخططة في الموازنة التخطيطية (19378) مليون دينار (تسعة عشر مليار وثلاثمائة وثمانية وسبعون مليون دينار) في حين بلغت الايرادات المتحققة (12657) مليون دينار (اثنا عشر مليار وستمائة وسبعة وخمسون مليون دينار) مما يتطلب من الشركة اتخاذ ما يلزم لتحقيق الايرادات المخططة او توخي الدقة في ذلك .

ان التجاوزات اعلاه على التخصيصات المعتمدة او التلاعب بالتبويبات المحاسبية يعد شكلا من اشكال الاحتيال والتلاعب فالدور الرقابي يعد مهما للحد من حالات الاحتيال والغش الذي يؤدي الى اختلاس المال العام

سادسا – تقرير ادارة الشركة :-

من خلال دراسة تقرير الادارة المقدم عن نشاط الشركة للسنة المنتهية في 2010/8/31 ، لاحظنا عدم قيام الشركة بالإفصاح عن بعض المعلومات والمؤشرات في تقريرها عن نشاطها للسنة اعلاه مما يشكل مخالفة للقاعدة المحاسبية رقم (6) الخاصة بالإفصاح الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق وهي :-

1- اسماء المساهمين الذين يملكون اكثر من (5%) من رأسمال الشركة .

2- نسب استغلال الطاقة التصميمية والمتاحة والمخططة للشركة ومدى مساهمة الشركة في سد الطلب على منتجاتها وخدماتها .

3- نسب ومديات النمو التطور في الانتاج مقارنة بالسنوات السابقة .

4- كلف ونسب الهدر والضياع والتلف في الموارد المتاحة مقارنة بالسنوات السابقة .

5- المشاكل والمعوقات التي واجهت الشركة والاجراءات المتخذة لمعالجتها مع بيان اسبابها .

وخلال السنة المنتهية في 2011/8/31 لم تقم الشركة بالإفصاح عن بعض المعلومات والمؤشرات التالية :-

أ- الخطة التشغيلية للشركة ونتائج تنفيذها .

ب- عدم تطابق بعض البيانات الواردة في تقرير الادارة مع المعلومات الواردة في خطة الإنتاج وكما يلي :-

اولا– الطاقة الانتاجية :– **جدول(8)**

سم الفرع	مية الطاقة بموجب تقرير الادارة / طن	مية الطاقة بموجب خطة الانتاج / طن
غداد	2000	1055(
ابل	2500	1050(
ربلاء	3000	1050(

ثانيا– حسابات المساهمين :–

عدم تطابق الاسهم لبعض المساهمين بين ما ورد في كشف حساب رأس المال وبين عدد الاسهم الواردة في تقرير الادارة .

وفي السنة المنتهية في 2012/8/31 ومن خلال دراسة تقرير الادارة المقدم عن نشاط الشركة لاحظنا عدم تضمين تقرير الادارة بالعديد من المؤشرات المالية عن نشاطها خلال هذه السنة مما يشكل مخالفة للقاعدة المحاسبية رقم (6) ومن هذه المؤشرات ما يلي :–

أ– اجمالي عدد العاملين موزعا حسب المستويات الادارية والفنية .

ب– حالات التلاعب والاختلاس (ان وجدت) خلال السنة .

ج– لم يتم الافصاح عن اتلاف وشطب الموجودات الثابتة والمواد مخزنيه في تقرير الادارة .

المحور الثاني –ملاحظات تقارير ديوان الرقابة المالية حول نشاط الشركة:–

اولا– الموجودات الثابتة والمخزنية :–

1– قامت هيئة الرقابة المالية بأجراء مطابقة لعينة من نتائج الجرد الذي اجرته الشركة بهذا التاريخ مع ما يقابلها في السجلات المالية حيث لاحظنا وجود فروقات لم تؤشر من قبل الشركة ، مما يتطلب متابعة هذه الفروقات واتخاذ ما يلزم بشأنها واتخاذ الدقة في اجراءات المطابقة .

2– وجود بعض الموجودات الثابتة ظاهرة في السجلات وغير ظاهرة في الجرد وقد تم تثبيت ملاحظة ازائها بأنها مفقودة ولم تبين لنا الشركة اسباب وتواريخ فقدان تلك المواد .

3– تضمين قوائم جرد الموجودات الثابتة العديد من المكائن المستهلكة لمقر الشركة لم يجري حصرها بقوائم منفصلة لغرض استبعادها من السجلات المختصة وتسجيلها في حساب مخزن المخلفات و المستهلكات ، مع العرض انها قد ادخلت الى مخزن المخلفات والمستهلكات دون تنظيم القيود المحاسبية لها علما إن الشركة لازالت تقوم باحتساب الاندثار السنوي على هذه الموجودات

4– تضمين حساب مشروعات تحت التنفيذ مبلغا مقداره (70809) دينار (سبعون الف وثمانمائة وتسعة دنانير) موقوف ومدور منذ سنوات يمثل قيمة عدد تم شراءها منذ عدة سنوات ومازالت غير مستخدمة في النشاط ،

نوصي بتسليمها الى القسم المعني لضمان الاستفادة منها واجراء التسويات القيدية الازمة وفق تعليمات النظام المحاسبي الموحد .

ثانيا – النقدية في الصندوق ولدى المصارف :-

أ- خلال السنة المنتهية في 2010/8/31 بلغ عدد الحسابات المصرفية للشركة في بغداد والمحافظات الاخرى (23) حساب برصيد اجمالي مقداره (13349904) الف دينار (ثلاثة عشر مليار وثلاثمائة وتسعة واربعون مليون وتسعمائة واربعة الف دينار) ولم تقم الشركة بتنظيم مطابقة كشف المصرف مع السجلات لتلك الحسابات.

ب- لم يتم اعادة تقييم بعض ارصدة الحسابات المصرفية للشركة بالعملة الاجنبية (الدولار) وفقا لسعر الصرف البالغ (1180) دينار عراقي (الف ومائة وثمانون دينار عراقي) لكل دولار امريكي كما في 2010/8/31 وحسب نشرة الاسعار الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلاف للقاعدة المحاسبية رقم (4) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق عن اثار تغيير اسعار الصرف .

أما خلال السنة المنتهية في 2011/8/31 لاحظنا الاتي :-

أ- أظهر حساب النقود ضمن البيانات المالية للشركة مبلغ (9669963) الف دينار (تسع مليارات وستمائة وتسعة وستون مليون وتسعمائة وثلاثة وستون الف دينار) كما في 2011/8/31 والذي يمثل الرصيد النقدي لحساب التوفير المفتوح لدى المصرف المتحد للاستثمار ، خلافا للفقرة (16- ج) من القاعدة المحاسبية رقم (14) الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية. والذي يستلزم تبويبه ضمن حسابات الاستثمارات المالية

وخلال السنة /2012 لاحظنا أن الشركة لم تقم بالملاحظات الاتية :-

ب- قامت الشركة بتسجيل فروقات الزيادة الجردية الحاصلة في المواد المخزنية (تعبئة وتغليف) مقارنة مع السجلات البالغة (198225) دينار (مائة وثمانية وتسعون الف ومائتان وخمسة وعشرون دينار) في حساب احتياطيات رأسمالية بدلا من حساب فروقات نقدية ومخزنية مما يشكل مخالفة لتعليمات النظام المحاسبي الموحد ان جميع ما ورد اعلاه من نقاط خلل وضعف جوهرية وعدم معالجتها قد يؤدي الى وجود حالات احتيال وغش وبالنتيجة اختلاس النقدية لدى الشركة، وخاصة النقدية المدورة والموقوفة من سنوات سابقة المتمثلة بإيداعات الظاهرة في السجلات ولم تظهر في كشف المصرف .

ثالثا- المدينون والدائنون :-

أ- بلغ رصيد حساب مدينو نشاط غير جاري مبلغا مقداره (2628275) الف دينار (ملياران وستمائة وثمانية وعشرون مليون ومائتان وخمسة وسبعون الف دينار) في نهاية السنة 2010 بضمنها مبالغ متحققة عن عقود مشاركتها مع الغير ولم يتم استحصال تلك المبالغ بالرغم من نفاذ تلك التعاقدات .

ب- عدم تناسب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها البالغ رصيده (19005) الف دينار (تسعة عشر مليون وخمسة الف دينار) مع اجمالي الديون البالغ (3807743) الف دينار (ثلاثة مليارات وثمانمائة وسبعة

ملايين وسبعمائة وثلاثة واربعون الف دينار) الذي يشكل نسبة (0،5%) (خمسة بالألف) منها مما يستلزم اخذ التخصيص المناسب لتفادي حالات تعذر تحصيل بعض الديون.

ج- قامت الشركة بأعداد كشوفات خاصة بتحليل اعمار الديون وعلى مستوى الحسابات الفرعية والتفصيلية لحسابات المدينون والدائنون دون توحيدها على مستوى الحسابات الرئيسية والإجمالية.

د- بلغت ارباح المساهمين من الارباح المتحققة وغير المستلمة كما في 2010/8/31 والظاهرة ضمن حساب دائنو توزيع الارباح (325142) الف دينار (ثلاثمائة وخمسة وعشرون مليون ومائة واثنان واربعون الف دينار) في حين بلغ رصيد تلك الأرباح بموجب سجلات المساهمين (74361)الف دينار(أربعة وسبعون مليون وثلاثمائة وواحد وستون الف دينار) اي بفرق مقداره (250781) الف دينار (مائتين وخمسين مليون وسبعمائة وواحد وثمانين الف دينار) ، مما يتطلب دراسة هذه الفروقات ومتابعتها ومعرفة اسبابها .

وخلال السنة / 2011 لاحظنا الاتي :-

أ- عدم وجود متابعة جدية ومستمرة لتصفية الارصدة الموقوفة والمدورة من سنوات سابقة قسما منها مخالفة لطبيعتها المحاسبية ، مما يستدعي بالضرورة تكثيف الجهود لمتابعة تصفية هذه الفروقات.

ب- اظهر حساب فروقات نقدية ومخزنية مبلغ مدين (22512) الف دينار (اثنان وعشرون مليون وخمسمائة واثنا عشر الف دينار) ودائن بمبلغ (473) الف دينار (اربعمائة وثلاثة وسبعين الف دينار) كما في 2011/8/31 موقوف ومدور منذ سنوات سابقة ولم تتخذ الشركة الاجراءات اللازمة بشأنها .

رابعا - الاستثمارات المالية :-

اما خلال السنة المالية المنتهية في 2012/8/31 ومن خلال دراستنا وتحليلنا للاستثمارات المالية لاحظنا الاتي :

أ- بلغ مجموع الاستثمارات المالية طويلة الاجل بتاريخ الميزانية (562919) الف دينار (خمسمائة واثنان وستون مليون وتسعمائة وتسعة عشر الف دينار) والتي تمثل مجموع مساهمات الشركة في رؤوس اموال (14) شركة من شركات القطاع المختلط والخاص وبزيادة مقدارها (105916) الف دينار (مائة وخمسة ملايين وتسعمائة وستة عشر الف دينار) عن السنة السابقة والتي تمثل قيمة اسهم مجانية واكتتاب لدى (ست شركات) ولم تستلم الشركة اي عوائد عن استثماراتها للشركات الثمانية الاخرى .

ب- لم تقم الشركة باحتساب مخصص هبوط القيمة السوقية للاستثمارات في الاوراق المالية وذلك لعدم قيامها بتقييم تلك الاسهم بالكلفة او السوق ايهما اقل طبقا لمقتضيات القاعدة المحاسبية رقم (14) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق لمواجهة مخاطر تصفية بعض الشركات او انخفاض قيمتها السوقية عن كلف الاسهم المشترات ، مما يتطلب تخصيص مبلغ لمواجهة هبوط القيمة السوقية للاسهم وتقييم الاسهم وفق القاعدة المشار اليها اعلاه .

وبعد دراسة وتحليل القوائم المالية وتقارير ديوان الرقابة المالية للشركة عينة البحث لاحظنا ما يلي :-

- **أن الشركة أتبعت النظام المحاسبي الموحد في تنفيذ الإعمال المحاسبية وأعداد القوائم المالية ، حيث أن الشركة قد قيدت باليات هذا النظام الذي تكون مخرجاته مخصصة بالأساس لادارات دوائر الدولة دون الاهتمام بالأطراف الأخرى .**
- **تم تنظيم الميزانية العامة للشركة عينة البحث وفق النموذج المرفق بتعليمات النظام المحاسبي الموحد رقم (1) لسنة /1998 ، حيث اعتمدت إدارة الشركة في تقييم موجوداتها الثابتة على الكلفة التاريخية وكذلك قامت باحتساب الاندثار المتراكم عليها وفق طريقة القسط الثابت ، دون مراعات التغيرات في الأسعار الخاصة بالموجودات المحتفظ بها .**
- **كانت تقارير الديوان حول القوائم المالية للشركات للسنوات المذكورة متحفظة ، حيث اشارت الى وجود العديد من المخالفات اثناء ممارسات تلك الشركات لأنشطتها المختلفة .**
- **أن المسؤولية الاساسية لمراقبي الحسابات تتمثل في ان يوضح في تقريره رايه للأطراف المستفيدة في ما اذا كانت القوائم المالية قد عرضت بشكل صادق وعادل ام لا وكذلك دون وجود أي تجاوزات على المال العام او تحريفات جوهرية و انها لا تتضمن أي اسلوب من اساليب الاحتيال ، وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.**
- **أن الحالات الخاصة بالشركة عينة البحث التي تم الاسترشاد بها من محتوى تقارير ديوان الرقابة المالية وتم الإبلاغ عنها إلى الجهات المختصة لإيلائها الاهمية اللازمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة وتصفية السلبيات والملاحظات والتحفظات المكتشفة ، لاحظنا تكرار في السلبيات والملاحظات لنفس الشركة من سنة مالية لأخرى ، مما يدل إلى عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد منها أو تعمدها في بعض الحالات لغرض حصول إرباك في العمل المحاسبي والمالي ومن بين الأسباب الرئيسة لحدوث هذه الحالات هي :-**

1- عدم الالتزام بالمعايير والقواعد المحاسبية المعتمدة وخاصة فيما يتعلق بالقيام بعمليات الجرد الشامل وإجراء المطابقات الأصولية لتمرير الاحتيال والاخطاء والغش للموجودات الثابتة لكي لا يتم اكتشافها من قبل الأجهزة الرقابية .

2- ضعف نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الضبط الداخلي ، حيث أن القيام بعملية الجرد وإجراء المطابقات الأصولية يعد وسيلة من وسائل الرقابة والضبط الداخلي للسيطرة على الموجودات الثابتة.

3- هناك حالات كثيرة للتلاعب لغرض اختلاس وسرقة النقدية ، فضلاً عن تجدد وابتكار اساليب ووسائل اخرى للقيام بعملية الاختلاس ، بالإضافة إلى وجود الوقت الكافي لإخفاء عملية الاختلاس والغش عن طريق التلاعب بالسجلات المالية دون ملاحظة ذلك.

4- أن ظهور أرصدة حسابات الذمم المدينة والدائنة على عكس طبيعتها هو عدم تطبيق التعليمات النافذة والقواعد والمبادئ المحاسبية المعتمدة بشكل صحيح ودقيق ، فضلاً عن ضعف إجراءات الرقابة الداخلية والضبط

الداخلي على هذه الأرصدة ، مما يؤدي إلى إساءة التصرف في الحسابات أما لتغطية عجز أو اختلاس ومن ثم يتم معالجة فرق المبلغ المختلس في حسابات الذمم المدينة والدائنة كأرصدة مدورة من سنة إلى اخرى .

5- إن ضعف إجراءات الضبط والسيطرة على الموجودات والمواد الموجودة داخل الشركة يعد من أبرز الأسباب لحدوث هذه الحالات ، فضلاً عن عدم توفر الحصانة والحماية اللازمة لها ، بالإضافة إلى وجود عدد من الأشخاص سواء العاملين في الوحدة أو من خارجها لا تتوفر فيهم الأمانة والنزاهة للحيلولة دون حصول حالات إساءة التصرف بالموجودات والمواد واختلاسها أو سرقتها .

وبناءا على ما تقدم نلاحظ إن مسؤولية ديوان الرقابة المالية هي مسؤولية قانونية أولاً تبدأ من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (6) لسنة 1990 (المعدل) والقوانين الاخرى النافذة والتي تحكم العمل المالي والمحاسبي والتدقيقي ، وتعتبر أهداف ديوان الرقابة المالية هي بمثابة واجبات ومسؤوليات على الديوان أيضاً ، بالإضافة الى إن دور أجهزة الرقابة المالية كان كبيرا وفعالا في تحديد نقاط القوة والضعف وتقويم نتائج أعمال الشركة ويتم ذلك من خلال الإيضاحات والتحفظات والملاحظات التي تضمنتها تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي للسنوات محل التدقيق ،ومتابعتها لغرض تصفيتها من قبل الجهات الخاضعة للرقابة خلال المدة المحددة لها والحصول على الإجابة بشكل رسمي وبيان مدى كفاءة وكفاية الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة للشركة.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات:-

يمكن عرض اهم الاستنتاجات وفق ما تم التوصل اليه من خلال الدراسة التحليلية للشركة عينة البحث وكما يلي :-

خلال دراستنا للحالات العملية التي كشفتها أجهزة الرقابة لعدد من السنوات ، لوحظ التكرار في حدوث حالات التلاعب ، مما يدل على عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة من الإدارة لسد الثغرات التي أدت إلى وقوع هذه الحالات لتلافيها ومنع تكرارها في المستقبل .

1- تعدد وتنوع حالات التلاعب والمخالفات يعود إلى مجموعة من الأسباب والتي لم تتخذ الإدارة الإجراءات الكفيلة لتداركها ومنع وقوعها أو الحد منها ومن بين أهم هذه الأسباب ما يلي :-

أ- ضعف الأنظمة المحاسبية والرقابية وعدم تطويرها والاهتمام بها .

ب- عدم اختيار العاملين المؤهلين علمياً وعملياً وممن تتوفر فيهم النزاهة والأمانة لأشغال الوظائف ومنها الوظائف الحسابية والرقابية .

ح- ضعف التنسيق والاتصال بين الإدارة الرئيسية والإدارات التابعة لها بخاصةٍ إذا كانت هذه الإدارات تقع خارج مقر الوحدة .

د- عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات من بعض الإدارات والعاملين وخاصتا ما يتعلق بالجوانب المالية والرقابية وعدم الالتزام بالقواعد والمعايير المحاسبية والرقابية المعتمدة .

2- عدم إلتزام الشركة عينة الدراسة بمحتويات تقرير الإدارة السنوي ، إذ لم يشر التقرير إلى جملة من المتطلبات الخاصة بأعداد التقرير ومنها مبالغ المكافأت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين والأسس التي يتم إعتمادها في تحديد تلك المكافئات ، وبيان أثر نشاط الشركة في حياة المجتمع والإقتصاد الوطني ، وجهود الشركة في نقل وتوطين وتطوير المعرفة و التكنولوجيا وغيرها من المتطلبات .

3- التجاوز على التخصيصات المعتمدة او التلاعب بالتبويبات المحاسبية يعد شكلا من اشكال الاحتيال والتلاعب فالدور الرقابي الاشرافي لأجهزة الرقابة يعد مهما للحد من حالات الاحتيال والغش الذي يؤدي الى اختلاس المال العام.

4- - عدم مراعاة الدقة في اعداد تقديرات الموازنة التخطيطية ، مما يتطلب عدم المبالغة في اعداد هذه التقديرات والالتزام بتنفيذها وان يتم التخطيط في ضوء المبالغ المتوقع صرفها او تحصيلها فعلا .

5- يعد تواجد موظفي الرقابة خاصة موظفو الرقابة الخارجية في الوحدات الاقتصادية والدوائر والفروع التابعة لها ، عاملاً بالغ الأثر في منع ارتكاب التلاعب والمخالفات أو الحد منها ، نتيجة تولد الخوف والتردد وخلق عاملٍ أدبيٍ ونفسيٍ قبل الإقدام عليه ، فضلاً عن الإطلاع على الحالات المكتشفة وقت وقوعها أو اكتشافها لحث الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة بصددها وكذلك الإجراءات الواجب القيام بها لمنع تكرار مثل هذه الحالات.

6- أن عملية تدقيق البيانات المالية تعزز المصداقية بها ، وأن عمل مراقب الحسابات يمكن أن يوفر الضمان والتأكيد بعدم إرتكاب التصرفات غير القانونية عند أعداد البيانات المالية ، فضلاً عن تعزيز الثقة والمصداقية بهذه البيانات.

ثانيا: <u>التوصيات:-</u>

1- فصل الصلاحيات والمسؤوليات بين الوظائف الإدارية والعناوين الوظيفية لمنع ارتكاب أفعال الاحتيال والغش والمخالفات ولتفويت الفرصة للقائمين بهذه الاعمال من إخفاء وتمرير مخططاتهم واكتشافها.

2- ينبغي على الإدارة والمدقق الخارجي فحص وتقويم الأنظمة المحاسبية والرقابية وتطويرها وفق المعايير والأدلة المحاسبية والرقابية المعتمدة لضمان تنفيذ الأعمال في إدارة الحسابات والإدارات الاخرى في الوحدة الاقتصادية بفعالية وكفاءة .

3- -ضرورة قيام إدارات الشركات بأعداد التقرير السنوي الذي يتضمن كافة أنشطة الشركات خلال الفترة ، وأهم المؤشرات المالية والسياسات المحاسبية.

4- ضرورة اختيار العاملين وخاصتا في الوحدات الحسابية والرقابية ممن تتوفر فيهم المهارات العلمية والفنية والخبرة في التخصص ، وأن يتصفوا بالنزاهة والأمانة والحرص على العمل من خلال الاطلاع على سيرتهم الذاتية وإجراء المقابلات الشخصية لهم .

5- الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمراقبي الحسابات وتطوير أدائهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز أعمالهم من خلال وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين بمكاتب التدقيق والهيئات الرقابية لتحسين مستوى أدائهم وتطويره حتى يتلاءم مع التطورات المستمرة في دنيا الأعمال .

6- نشر الوعي الرقابي في الوحدة الاقتصادية وعواقب الإقدام على حالات التلاعب والمخالفات ، فضلاً عن نشر الوعي القانوني من حيث العقوبة التي ستواجه مرتكبي هذه الحالات ، وكذلك نشر الوعي الأخلاقي والتعاون والتكاتف فيما بين العاملين لتحقيق أهداف الوحدة وتحفيزهم معنوياً ومادياً .

7- ضرورة التأكيد على بذل العناية المهنية المعقولة من قبل مراقبي الحسابات عند تدقيق البيانات المالية وإبداء الرأي المهني المستقل ، ومراعاة التوازن بين رغبات واحتياجات الفئات المختلفة من مستخدمي تلك البيانات .

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

1- ابو تمام ، ميساء محمد سعد ، " مدى ادراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الابداعية على قائمة التدفق النقدي " ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال ، 2013 .

2- الجوهر ، كريمة علي كاظم ، " الرقابة المالية " ، جامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد ، دار الصادق للطبع والتوزيع ، بغداد، سنة 1999 .

3- حماد ، طارق عبد العال حماد ، " حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 .

4- الزهاوي، سيروان عدنان ميرزا، " الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، الدائرة الإعلامية في مجلس النواب ، الطبعة الأولى / بغداد، 2008 .

5- عباس، علي ، " الرقابة الإدارية على المال والأعمال"، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن، ٢٠٠١.

6- عبد العظيم ، أميرة شريف فضل ، " دراسة تحليلية لأساليب المحاسبة الاختلاقية وانعكاساتها ، 2012

7- مطر، محمد عطية، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، 2006 .

8- الاركوازي، ليلى جهان حسين ، " دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة التلوث البيئي، (دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة البطاريات) ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، 2007 .

9- الذهبي، جاسم محمد، "الفساد الإداري في العراق تكلفته الأقتصادية والأجتماعية " ، بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد،2006.

10- القطيش ، حسن فليح مفلح و الصوفي ، فارس جميل حسين ، " أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان " ، جامعة الإسراء / كلية العلوم الإدارية والمالية ، 2011 .

11- مطر، محمد عطية ، " دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي ، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين المنعقدة في عمان ، 2003 .

12- رشيد، أنصاف محمود ، الحمداني، رافعة إبراهيم ، الاعرجي، عدنان سالم ، " فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق / دراسة تطبيقية على جامعة الموصل ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد الرابع ، العدد الثامن، 2012 .

13- مطر، محمد عطية ، " مصير مهنة تدقيق الحسابات بين مفهومي تضارب وتوافق المصالح " ، مجلة المدقق ، الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين ، العدد51 ـ آب 2002 .

المصادر الأجنبية:

1- Arens, A. Alvin, Elder, J. Randal and Beasley, S. Mark, 2003. Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach, 11th Ed, Prentice Hall .

2- Davies , Marlene & Aston , John , " Auditing fundamentals " , 2011.

3- Drury, Colin ," Management & Cost Accounting " , 5th .ed .business press ,Thomson Learning , 2000 .

4- Joel , Seigel , " Financial Analysis A programmed Approach", Printice-Hall Inc. New York , 1985.

5- Kieso, donaldo. E; Weyganbt, Warfield. J; Jerry, terry. D , " Intermediate Accounting ". John wiley & sonf , 2008 .

6- Matis, D., Valdu, A. B. & Negrea, L. (2009). Cash Flow Reporting and Creative Accounting, *Annales Universitatis Apulensis Series*

7- Oliver, K., Deam. G, Clarke by, F., " Corporate Collapse : Accounting , Regulatory and Ethical Failure, amaxo.Ca. 1989.

8- Boynton , William C . and Kell Walter G . , Modren Auditing, 6th ed , John Wiley and Sons , New York , 1996

9- Gay& Simentt & Grant , Roger, Auditing and Assurance services in Australia , third edition ,Copy Right by McGraw Hill Australia Pty limited , 2005 .

مواقع الانترنيت:

- http://www.islammemo.cc

- http//accountant-job logspot.com 2011/02/fraud .

-http://www.IFAC.org . 2003